

اشتغال المحل بحركة الجاودة وليس ذلك يخرج له عما ذكر من ان النافع المنقول
في اعرابه كما انقول المبتدأ والخبر فوعان ولا يمنع من ذلك قول
الحسن البصري الحد لله بكسر الدال انما عا للام ولا قولهم في الخط
من زيد بالنصب ومن زيد بالخفض اذا ساك من قال رايت زيدا
او ما رت زيد و اردت ان توسط كلامك بكلامه بحكاية الاعراب
وفداختلف النجاة في العامل في النافع فيقول العامل في النفع
والتوكيد وعطف البيان هو العامل في المستوع وفي البسيط
انما ذهب الجمهور في النفع ونسب الي سيبويه وقيل العامل في النفع
ما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاعشى قيل وسبويه والجمهور
واما البدل فالجمهور على ان العامل فيه مفرد واستدلوا بظهور
في بعض المواضع لقوله نفاط للذين استضعفوا والامن منهم
واعادة العامل في البدل اذا كان حرف جر جازية انفاقا وجب
ان كان ضمير المحمور رت ويبد به ولا يجوز ذلك عن البدلية
و اذا كان العامل رافعا او ناصبا في اعادة خلاص اجازها ان
عصفوا ومنها الجمهور واستدل من اجاز بقوله تعالى اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسلمكم اجزا اول علي ان من تكلم امر الجمل
ودهب قوم منهم المبرود الي ان العامل فيه هو العامل في المبر
منه وهو ظاهر مذهب سيبويه واخبار ابن مالك واخبار ان
خروف الاول قال ولذلك لا يبي المبدال المفرد على الضم في البدل
ولا ين عصفور مذهب ثالثة ان العامل في البدل هو العامل
في المبدال منه لكن على سبيل العوضية عن العامل المحذوف
فانه قال لما حذفت العا العامل في البدل عوض عن العامل
في المبدال منه فتولي من العمل ما كان يتولاه ذلك العامل المحذوف
واما عطف النفع فثلاثة مذهب احدها وهو المعجم
ان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة النون

فانما

والمثاني انه مضمم بعد حروف العطف والثالث ان حرف
العطف هو العامل واذا اجتمعت التوابع فقدم النفع
لانه كالجزء من متووعه في البيان لانه جار مجراه في الثالث
لانه سببه بالبيان في جرياته مجري النعت في البدل
تابع كلتا تابع لكونه مستقلا في النفع لانه تابع بواسطة
لذا في التسهيل فيقال حال الرجل الفاضل ابو بكر نفسه
اخوك وزيد وكذا لو كان النالك يد بالثبوت نحو جازيد العامل
زيد وقدم قوم النالك يد على النعت فيقال قام زيد بنفسه
الكاتب وود بان النالك يد لا يكون الاعداء ثم البيان ولا يحل
ذلك الا بالنعت قبل وينبغي تقدم عطف البيان لانه استمر
في التبيين من النعت اذ لا يكون لغزوه والنعت يكون جدا
وما ونا كيدا وسياتي ان البيان يبي تمدح وليست اذ اجتمع
التوكيد اللغوي والمعنوي ابهما المقدم وكذا اذا اجتمعت
انواع البدل والذي ينبغي انه يقدم بدل الكل نحو بدل المعنى
بم بدل الاستمال ثم يبدل العلفط وفي تعريفه ان كان المنقول
معرفة والمقرب هو الاستارة الى ان مدلول اللفظ يظهر بواي
معلوم متعني خاص في الذهن ونسبة الرضي المراد باللفظ
عندهما التخصيص الوضعي وفي تعريفه حقيقة او حكما
ان كان المنعوت نكرة حقيقية او حكما يعني يجب ان توافق معرفة
في ذلك عند جمهور اللغويين فعلم انه لا يجوز في من النعوت
ان تحذف من معرفة في التعريف والتكثير وانما وجدت الموافقة
في ذلك حذوا من التوافق لان في التعريف ايضا جار ورف
التكثير اليا ما والنعت والمنعوت في المعنى واحد فيكون
لما قيل وقد يمنع التوافق فان الاتصال يوجب اتمام المبرم
ويكن ان يرد ان التكثير يدل على ان القوسن الياها والمنعوت